الفصل الثاني

مفهوم الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية

الخلط وسوء الاستعمال :

لاشك أن كلمة الديمقراطية قد استخدمت بمعان مختلفة فى شتى العصور ، فكانت عند الإغريق تعنى حكم «الدوموس» أو العامة ، وعكسها «الأرستقراطية» أو حكم الصفوة . وهذا المعنى بعيد أشد البعد عن المعنى الحالى للديمقراطية ، الذى يعتبر أن أصوات الخلق أقلام الحق، وهذا اللفظ الذى حمل على مر العصور معانى شتى ، كان من الطبيعى كذلك أن يحمل معانى مختلفة فى نفس العصر ، ذلك أن الناس الذين يعيشون فى عصر واحد لا يتحتم أن ينتموا إلى عصر عقلى واحد ، فبعضهم يظل متمسكًا بعقائد أسلافه وبعضهم يسبق زمنه ويعيش فى عصر بعد عصره .

لذلك يمكن فهم التغاير ، بل والتناقض فى الآراء المعاصرة عن الديمقراطية ، فهو فى أساسه تراث تاريخى ، لكن من الضرورى تعرف السبب فى أن نفس اللفظ قد استخدم ليعنى تلك الأشتات من المعانى .

ويبدو للنظرة الأولى أن استخدام نفس اللفظ يوحى بوجود معنى جوهرى يظل عالقًا به دون تغيير برغم تغاير ما يلازمه من العناصر الأخرى .

وقد قام اليونسكو منذ وقت قريب بالبحث عما يمكن أن يقدم إلى

هذه الفكرة من اعتراضات ، وقد تقدم اعتراض فحواه أن كلمة الديمقراطية قد تستعمل «بدون أى معنى محدد على الإطلاق» وهذا القول باطل لاشك فيه . وفى النهاية يعترف المعارضون أنفسهم بأن اللفظ يمكن استخدامه كشعار لاستثارة همم الناس ، لاتخاذ مواقف إيجابية ، وهذا القول يتجاهل تلك الحقيقة الأولية التى تقول بأن ما ليس له معنى لا يمكن أن يبعث موقفًا من المواقف ، فنحن فى أول الأمر لا يكون لدينا كلمات ، بل مجرد أصوات ليس لها مدلول ، كما أنها لا تستطيع إثارة موقف من المواقف ، وعن طريق تكرار استخدام الصوت ، فإنه يرتبط بمعنى من المعانى ، فإذا حدث ذلك أصبحت لدينا كلمة . ويعرف طلاب المنطق أن أسماء الأعلام ذاتها التى تبدو كمجرد رمز لتمييز الأفراد ، سرعان ما تكتسب مغزى خالصًا ، وكل ما يبتعث موقفًا من المواقف ، إنما يستطيع ذلك بفضل ما تهيأ له من معنى ومدلول .

إن الشعار يكون له تأثير بسبب ارتباطه بمعنى من المعانى ، ولا نقصد بهذا أن المعنى محدد أو ثابت ، بل الواقع أن أى مدلول ـ حتى فى حالة الألفاظ المجردة جدًا ـ لا يستطيع أن يكون دقيقًا دقة مطلقة . ويعرف العلماء والفلاسفة أنه برغم كل محاولاتهم لتحديد المعنى ، فإن مختلف الكتاب يستخدمون المصطلحات الفلسفية والعلمية بمعان متغايرة ، الأمر الذى يدعو إلى الخلط والتشويش .

وقد يمكن القول بأن مثل هذا الخلط والتشويش أمر لابد منه فى أية عملية فكرية ، فوظيفة الفكر هى تعميم الخبرة ، ولما كانت الخبرة فى نمو مستمر ، فإن معانى الألفاظ تتعرض لذبذبة حتمية ، ومن جهة أخرى

فإن المفهوم أو المعنى يحاول أن يكون مركزه ثابتًا وسط تدفق الخبرات والتجارب الجديدة . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن المفهوم لا يكاد يمكن أن يكون مفهومًا عقليًا صرفًا ، ذلك أن عملية تكوين المعنى المجرد مرتبطة بعملية الإحساس التى تحمل معها قدرًا من الحب أو الطاقة الوجدانية ، وكذلك العنصر الوجدانى النزوعى لا يمكن استبعاده ، لهذا فإن معظم المفاهيم جزء منها معرفى ، وجزء وجدانى ، وجزء إرادى .

وفى حالة المصطلحات العلمية والفلسفية تكون العناصر الوجدانية النزوعية فى أضيق نطاق . أما فى المفاهيم السياسية ، فلا يمكن إغفال تلك العناصر ، لهذا كان معناها مركبًا من الوجدان والمعرفة والإرادة على تفاوت فى نسب كل منها . وهذا يعيننا على تفسير وجود الخلط والتشويش فى فهم كلمة مثل «الديمقراطية» ذلك أنه توجد ارتباطات تاريخية مختلفة تصلها بعقول مختلف الأفراد ، كذلك يوجد مجال للاختلاف بسبب تغاير الاهتمام النسبى بالعناصر المعرفية والوجدانية الإرادية فى مفهوم الديمقراطية .

من هذا يتضح أن كلمة «الديمقراطية» لابد أن تستخدم بمعان شتى . ولهذا لا يحق لنا أن نصف أى استخدام للفظ بأنه خطأ ، ما لم يثبت أن المفهوم الإضافى الذى يتميز به هذا الاستخدام غير الشرعى يحطم فعلاً المعنى الجوهرى الذى اعترف الجميع بأنه مدلول الديمقراطية ، ولا بأس بالاستخدامات الجديدة والمتغايرة ، بشرط ألا يتجاوز هذا التغاير حدًا معلومًا . وكذلك لا يمكن القول بعدم سلامة تطبيق اللفظ فى قطر من الأقطار ، ما لم تكن ظروف الأحوال هناك تنتهك أو تنكر بعض الخصائص التى يتكون منها روح الديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه فى هذا

العصر .

ولنضرب مثلاً لتوضيح هذه النقطة : إن الأسود والأبيض يمكن اعتبارهما ضدين ، لكن توجد ظلال كثيرة متفاوتة بين الأبيض والأسود، وإذا أخذ أى ظل من هذه الظلال بمفرده ، ما ترددنا فى نسبته إلى هذا الجانب أو ذاك . لكن إذا أخذت الظلال بترتيبها ، وجدت أن التصنيف صعب فى حالات كثيرة .

ويزيد من غموض المعنى أنه فى مفهوم الديمقراطية ، ومثله من المفاهيم ، لا يمكن دائمًا التمييز بين الواقع والمثالى ، فبالإضافة إلى ما لابد منه فى أى مفهوم من عدم إمكان التحديد المطلق للمعنى ، فإنه يوجد لدينا عنصر آخر من عناصر الحيرة وعدم الدقة ، يرجع إلى الميل البشرى الطبيعى للخلط بين المثل والظروف القائمة فعلاً ، وصعوبة التفسيرات الراجعة إلى العلل الأصلية والغاية لا تبلغ ذروة صعوبتها إلا فى مفهوم سياسى . وهذا من غير شك عنصر من العناصر التى تزيد فى عنف التنازع والاختلاف على معنى الديمقراطية . ذلك أن المثل هى حالات غير قائمة ، لكنها مرغوبة ، كما أنها ممكنة التحقيق فيما يعتقد . لهذا كان المثل الأعلى مجرد إمكانية حدوث شىء ، وليس حدوث الشىء فعلاً . ومن نتائج ذلك أنه كلما اتسعت شقة الخلاف بين المثل الأعلى وبين الواقع ، ازدادت حماسة الناس لبلوغ المثل الأعلى . هذا يدخل عنصراً متفجراً فى تركيب كل الأمور المتعلقة بالمثل العليا . ولهذا فإن كون المفهوم مثل الديمقراطية ، يمثل الواقع من جهة والمثالى من جهة أخرى ، أمر يزيد من شحنته العاطفية . ولذلك فلا عجب من أن المناقشة فى شأنه لم تعد تقييمًا عقليًا له ، بل أصبحت تأييداً حماسيًا أو

تعييبًا عنيفًا . ويستطيع دارسو مذهب اللذة النفسية أن يتذكروا أن «جون ستيورات مل» نفسه ، ذلك المفكر الحاد الذهن ، قد تعرض للحيرة والخطأ بسبب هذا التشويش اللفظى .

وهناك أيضًا الصعوبة الراجعة إلى طبيعة اللغة ذاتها . . فلقد رأينا أن الألفاظ لا يمكن حصرها فى معنى واحد لا تتعداه ، لكنها لابد من أن تغطى مساحة من المعانى تزيد أو تنقص ، وبفضل تحديد المعنى تضيق المساحة ، لكن عملية التضييق لها حد لا تتعداه ، ونحن نختار المعنى المراد من بين المعانى الأخرى ، بفضل السياق الذى يرد فيه اللفظ . وإذا انفصل لفظ عن سياقه ، كانت له أخلاط من المعانى والارتباطات الذهنية، فإذا أضيف إلى هذا أن السياق نفسه يكون متغايراً ، فإن المطالبة بوحدة المدلول تصبح موضوع نزاع ، وبينما يحاول اللفظ أن يعبر عن ميدان فسيح من التجربة ، فلا مفر من أن مختلف الناس الذين يستخدمون هذا اللفظ سيفهمون عنه جوانب مختلفة . والإصرار على وحدة المفهوم فى مثل هذه الحالات ، معناه إنكار كل التفسيرات عدا تفسيرك الشخصى ، ومثل هذا التضييق للنظرة لابد أن يثير معارضة . ونزعة الإنسان إلى التضييق ، إنما ترجع إلى رغبته فى اقتصاد طاقته العقلية ، لكنها كثيراً ما تكون من المصادر القوية للصراع .

وجوهر المشكلة مع ذلك ، هو إيجاد صفة بقدر الإمكان يستطاع بفضلها استخدام كلمة الديمقراطية فى وصف سلسلة من المواقف يتفاوت بعضها عن بعض فى كثير من التفاصيل . وعندى أن هذه النقطة التى يمكن الالتقاء عليها ، إنما تكمن فى الارتباط بين الواجبات والحقوق . والأمر الذى يميز النظم السياسية والمذاهب السياسية ـ على اختلافها ـ التى

نطلق عليها الـديمقراطية ـ هو التوحيد بين الحقوق والـواجبات فى عقول الناس ، بحيث يصيران لفظين مترادفين ، يدلان على معنى واحد .

ومن الناحية التـاريخية يعتبر هذا إلى حد مـا تطوراً جديداً فى الفكر البشرى ، إذا لم يكن الناس يسلمون دائمًا بأن الحقوق تستتبع الواجبات. ولقـد مرت عصـور طويلة لم يـكن جمهـرة الناس يعـرفون فـيما غـير الواجبات ، ولم يكن لهم من الحقوق إلا أقل القليل . ولم تمر بالمجتمع فترة من الفترات دون أن تكون فيها واجـبات مفروضة ، لكن مرت عليه عصور طـويلة فى التاريخ لم تكـن فيها حقـوق مضمونة . لهـذا يمكننا القول بوجود خاصـيتين جوهريتين فى كل مفاهيم الديمقـراطية ، يميزانها من أى طراز آخر من المنظمات الاجتماعية ، هما :

أ ـ مـحاولة قـيام المـساواة فى الحـقـوق والواجبـات بين كل أفـراد المجتمع .

ب ـ محاولة الربـط بين الحقوق والواجبات ، ومحـاولة المساواة فى الحقـوق والواجبات بـين الجميع من الأمـور الأساسيـة جدًا فى مفـهوم الديمقراطية. وانعدام هذه المساواة هو الدلـيل الحاسم على أن المجتمع غير ديمقراطـى ، فإذا وجدنا طائفـة من الناس لها مـن الحقوق أو عليـها من الواجبات أكثر من غيرها ، افتقدنا فيها الطابع المميز للديمقراطية ، ولكن علينا أن نقدم معنى أكثر تحديداً لعـبارة المساواة فى الحقوق . إنما تتضمن المساواة فى الفرص لكنها لا تعنى حتـمًا المساواة فى الاستمتاع . ذلك أن الأفراد يختلف بعضهم عن بعض فى آلاف الوجوه ، فلهم أذواقهم ولهم ما يؤثرون ومـا يبغضون .وبديهـى أن المساواة فى الحقوق لا تسـتطيع أن تسوى بين الأذواق . ولكنها يجب أن تتضـمن حق كل فرد بالتساوى فى

أن يشبع مطالبه المشروعة .

وبالمثل فإن المساواة فى الواجبات ليس معناها وحدة الوظائف . فهنا أيضًا يختلف الأفراد باختلاف خصائصهم الكامنة ، ومراحل تطورهم . ومما يبعث على السخرية أن يطلب من أفراد ذوى قدرات متباينة أداء نفس الخدمات . . بل ليس هذا أمر تدعو إليه الضرورة ، إذ لا يستطيع مجتمع أن يحيا دون أن يوجد فيه العديد من الوظائف والخدمات التى تتطلب مختلف القدرات وأنواع التدريب ، ومع ذلك فمن الضرورى أن تؤدى جميعًا على النحو الذى يكفل صيانة خير المجتمع وتقدمه . لهذا كان معنى المساواة فى الواجبات ، أنه مهما تكن وظيفة الفرد فى المجتمع أو فى دولة ، فإن مستوى التزاماته يجب ألا يتغير .

●● ●● ●●

الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية

إن تحليل الديمقراطية ، على النحو السالف ، قد يعين على إنهاء الصراع الظاهرى بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية . ولقد جاء تعريف (لنكولن) للديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب للشعب تعبيرًا صريحًا واضحًا . ولو حللنا تعريف (لنكولن) إلى عناصره ، لوجدنا أنه يدخل فى اعتباره كل العناصر اللازمة للديمقراطية . . ففيه إشارة إلى طاعة الناس للحكومة ، وإلى مشاركة الناس إيجابيًا فى تشكيل القرارات، وفيه إشارة إلى قيمة مثل هذه القرارات فى تحقيق الصالح العام للشعب . وعنصر التساوى فى الالتزامات بين الجميع يتضمن التساوى فى الواجبات بين كل المواطنين ، وإتاحة الفرصة أمامهم لاتخاذ قرارات والاستمتاع بثمراتها هى اعتراف بتساوى الناس فى الحقوق.

وإذا ذكرنا أن التساوى فى الحقوق والواجبات هو الطابع المميز للديمقراطية ، وجدنا أنه لابد من أن تتوقف محاولة برتراند راسل للتمييز بين مفهومى الديمقراطية عند الإنجليز السكسونيين وعند الروس، فإن التمييز بين حكم الأغلبية ومصالح الأغلبية لا يمكن أن يكون تميزًا مطلقًا. فحيثما تحكم الأغلبية يكون من المؤكد ـ لولا الغباء أو الجهل ـ أن تسود مصالح الأغلبية. ولقد تزعم الأقلية لنفسها فى بعض الأوقات احتكار كل الحكمة الموجودة فى المجتمع ، ولقد تزعم ـ بل قد تعتقد ـ

أنها تتصرف لصالح المجتمع فى مجموعه . وهذا أيضًا قد يصدق لفترة قصيرة . ولكن لم يسجل التاريخ أن الأقلية قد حكمت لصالح المجتمع بطريقة متسقة أو لفترة طويلة . . فتفسيرها لمصلحة المجتمع كثيرًا ما يكون تبريرًا لأغراضها الخاصة ، تستخدمه للتغلب على مصالح الأغلبية . ولقد يمكن القول أن مبرر قيام حكم الأغلبية هو كفالة مصالح الأغلبية . ويثبت التاريخ كله أن أية طبقة أو مجموعة من الناس كانت دائمًا فى موقف مختلف من الناحيتين الاجتماعية والسياسية .

والتعريف الذى كنا نحاول صياغته فيما سلف ، ينظر إلى الديمقراطية على أنها حركة واسعة فى تاريخ البشر . وجوهرها يكمن فى الميل إلى توسيع الحقوق والواجبات ، والمساواة فيها بين الجميع . إذا صح هذا ، كان من البديهى أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مجرد مفهوم سياسى يحدد الإجراءات التى تتبع فى اتخاذ القرارات . إنها مفهوم اجتماعى سياسى ، يحدد الظروف والوسائل والنتائج على وضع القرارات .

وليس هذا مجرد لبس فى استخدام المصطلحات ، ولكنه يذهب إلى صميم معنى الديمقراطية أنه من المشكوك فيه أن تقوم ديمقراطية سياسية بحتة . ومحاولة منح المساواة فى المجال السياسى وحده ، يقضى عليها عدم وجود المساواة فى الثروة والمركز والوضع الاجتماعى . وفوق كل ذلك ، عدم المساواة فى الذكاء وفى التعليم . إن السخرية من فكرة إقامة تسابق حر بين عداء مطلق الساقين وبين كسيح مثقل بأعباء ضخام ، تصورً مفهوم الديمقراطية السياسية البحتة إذا خلت من كل ما عداها من عناصر المساواة البشرية .

والسبب فى إغفال الفلاسفة السياسيين أنفسهم لعدم جدوى الحرية

السياسية المجردة ، هو أن إجراءات الوصول إلى القرارات لابد أن تؤثر فى فحوى القرارات ، وحيثما كانت السيطرة السياسية فى أيدى الأفراد أو مجموعات من الأفراد فلا مفر من أن هؤلاء ـ مهما بلغ من إخلاصهم ـ سيصدرون قرارات تحقق مصالحهم إما بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويرجع هذا ـ على الأقل ـ إلى قصور وجهات نظر المشتركين فى مثل هذه السلطة .

ومن جهة أخرى فإنه حيثما كانت الهيئة التى تضع القرارات كبيرة ، وتمثل شتى المصالح . . كان من الطبيعى أن تتدبر مختلف وجهات النظر ، وهذا يؤدى إلى اتخاذ قرار مقبول من الأغلبية إن لم يكن مقبولاً من الجميع .

وهذا أيضًا هو السبب فى العبارات الطلية المحبوبة التى تقول بأن الديمقراطية السياسية هى أحسن طريقة لبلوغ هدف الديمقراطية الاجتماعية . على أننا لا نقول بأن نقيض ذلك يكون صحيحًا بالضرورة .

وحتى فى تصادف قيام الديمقراطية الاجتماعية بدون الديمقراطية السياسية ، فإنها لا تستطيع الاستمرار فى الوجود لمدة طويلة جدًا . وهنا أيضًا يقدم لنا التاريخ شواهد على هذه الفكرة . ويتفق علماء الإنسان عمومًا على وجود شيوعية بدائية قديمًا ، حيث كانت الممتلكات يملكها المجتمع مشاركة ، مثل هذا النظام يمكن اعتباره من نظم الديمقراطية الاجتماعية ، ولكنه مع ذلك غير قابل للاستمرار ، لأن انعدام الديمقراطية السياسية معناه تركيز السلطة فى أيدى نفر قليل من الناس ، ويكون لهذا نتائج مفجعة على وجود الديمقراطية الاجتماعية .

وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، نجد أن محاولة «دى توكفيل»

للتمييز الحاسم بين الديمقراطية والاشتراكية لا يمكن قبوله . إن الاشتراكيين ـ بل حتى الشيوعيين ـ محقون فى إصرارهم على أن الديمقراطية تتضمن حتمًا توسيع نطاق المساواة فى الحقوق ، من الميدان السياسى إلى الميدان الاجتماعى والاقتصادى ، أى إلغاء الامتيازات ، والتقليل من الفروق الطبقية ، وأحيانًا تأميم وسائل الإنتاج . ومحاولة الحد من التوسع فى معنى الديمقراطية ، بالإصرار على التزام الدقة المطلقة فى استخدام المصطلحات ، أشبه بمحاولة صد طوفان البحر بقبضة مكنسة!

وقد سار على هدى «دى توكفيل» باحث آخر ، هو «لورد برايس» الذى حاول أن يحدد معنى الديمقراطية فقال : إنها نظام للحكم . ولقد حاول الباحثان التفريق بين شكل الحكم وبين الأهداف التى يمكن أن تتجه إليها الحكومة ، لذلك قالا بأن المساواة السياسية يمكن أن تعيش مع المساواة فى الملكية أو منفصلة عنها ، ولقد رأينا أن تاريخ البشر كله يكذب الأساس الذى يقوم عليه الدفع بهذا الرأى ، ولقد يكون صحيحًا أن المساواة المطلقة فى الثروة ليست ضرورية لكفالة المساواة السياسية ، ومع ذلك التفاوت فى الملكية من الاتساع بحيث نجد أشخاصًا لديهم من الثروة ما لا يجدون سبيلاً إلى استخدامه ، بينما يوجد أفراد حرموا مما يمسك عليهم الحياة .

وثمة تمييز آخر بين الديمقراطية والاشتركية ، قد يميل البعض إلى المبالغة فيه ، وهو دور النشاط الفردى . يقول (دى توكفيل) : « إن الديمقراطية تعطى لكل شخص قيمته الكاملة ، أما الاشتراكية فتجعل من كل إنسان أداة لا فردية لها . الديمقراطية تريد المساواة فى الحرية ، أما

الاشتراكية فتريد المساواة فى الكبت والعبودية .

إن التمييز الذى بنى عليه «دى توكفيل» رأيه ، أدخل فى باب الشقشقة اللفظية منه فى باب الحقائق . ففى مجتمع حرية التجارة يفترض فى الفرد أنه مستقل ، وكما أبرزت الوقائع أكثر من مرة ، كانت هذه الحرية لا تعدو حرية الفرد فى أن يموت جوعًا ! إن الحرمان من وسائل العيش يضع حدودًا ضيقة جدًا للحرية الفردية المزعومة فى مجتمع حر .

وعلينا أن نتذكر حقيقة أخرى ، هى أنه فى أى مجتمع ـ سواء أكان حرًا أم غير حر ـ لا يمكن أن ينظر إلى الإنسان على أنه وحدة غير متميزة فى قطيع . وحتى لو افترضنا أن الفرد حر بطبعه ، فإنه مقيد بالطريق الذى سبق له أن اختاره . ولنأخذ مثلاً ، رجلاً اختار بمحض حريته أن يكون عاملاً زراعيًا أو باحثًا فى علم الطبيعة النسبية ، مثل هذا الشخص لا يستطيع بدون بذل مجهود يؤدى إلى تشويه شخصيته أن ينتقل من مهنة إلى أخرى ، كما أنه فى اللحظة التى يختار فيها مهنة من المهن ، يؤدى بعض الوظائف الاجتماعية ، ولا يحقق فى النجاح إلا بقدر ما يتصرف بوصفه أداة فى يد السياسة الاجتماعية . والفرد الذى يحارب باستمرار ضد الاتجاهات الاجتماعية ، أو يحاول أن يقلب رأسًا على عقب تلك القرارات التى اتخذها بنفسه . مثل هذا الشخص يكون أقرب إلى العدم من أى شخص يقبل تبعاته الاجتماعية ويضطلع بها على خير وجه يستطيعه . ومن وجهة النظر الأخرى يمكن القول بحق أيضًا ، إن مجال الاستقلال الفردى لا يمحى ، ولا يمكن أن يمحى حتى فى الدولة الاشتراكية . ففى الدولة الاشتراكية ، كما فى الدولة الرأسمالية ، لابد

من وجود مخططين ومنفذين . فلا بد أن يقوم أحد الناس بمحاولة مواجهة المواقف المستقبلة على ضوء تجارب الماضى ، ولابد من أن يقوم أحد الناس بمحاولة استحداث وسائل مادية لتنفيذ السياسات على ضوء هذه التكهنات ، ولابد من أن يقوم أحد الناس بتلك الأعمال الخاصة المترتبة على تنفيذ الخطة .

كما أنه حين يقبل أى فرد قبولاً تامًا حرًا القيام بأى دور يحدد له ، فليس هناك معنى الكبت أو الإجبار فى قيامه بالأعمال المترتبة على اضطلاعه بهذا الدور ، وليس من شىء يمنح الاحساس بالحرية والنشاط الخلاق أكثر من قبول الفرد لوضعه ومسؤولياته . إنها الحيرة العقلية والتشتت والشك بشأن أهداف الفرد ، هى ما يسبب التردد والشعور بخيبة الأمل . لذلك فحيث تقبل أهداف الدولة الاشتراكية قبولاً كاملاً وحرًا ، فإن الاشتراكية لا تكون من عوامل خنق الحرية بل من عوامل التحرير وانطلاق الطاقات .

ومما ينبغى الالتفات إليه فى تلك المناسبة ، أن أبطال الديمقراطية والاشتراكية برغم خلافاتهم العنيفة بشأن القيم النسبية للحرية والمساواة يتفقون جميعًا فى فصلهم بين الوسائل والغايات ، فالديمقراطية تهتم فى المحل الأول بمعنى الحرية ، وأنه مهما تكن النتائج فإن الطريقة التى ترضع بها القرارات هى كل ما يهم . وما عدا ذلك من يظهر القرار السياسى الحر ، فلا يهمه هل تتمخض النتائج عن عدالة اجتماعية أو لا . وبعبارة أخرى لا يعنيه إلا الوسيلة ، ولا تعنيه الغاية . وبالمثل فإن الاشتراكى الذى يصر على إقامة المساواة فى كل نواحى الحياة ، مهما تكن الوسيلة المستخدمة لبلوغها ، مستعد لأن يصرح بأنه من المؤمنين بأن

الغـاية تبرر الوسـيلة . وهكذا نجد أن الطرفين مـتفـقان فى الفـصل بين الوسائل والغايات ، وأن كان أحدهما لا يهتم بغير الوسائل ، والآخر لا يهتم بغير الغايات .

ولا نريد الدخول فى مناقـشة ميتـافيزيقيـة حول هذه النقطة ، لكننا نستطيع القول مع ذلك بأن كل محـاولات الفصل بين الوسائل والغايات قد تمخـضت عن متناقـضات . ذلك أن الوسـائل والغايات يكونان مـعًا وحدة متماسكة . وأية محاولة لتـقويم أحدهما منفصلاً عن الآخر يؤدى دائمًا إلى نتـائج خاطئة ، بل زائـفة . ومثل هذه المحـاولات للفصل بين الاثنين تقـوم على الافتراض السـاذج بأن كل العلاقـات خارجـية ، وأن العناصر تظل دون تغـير ، سواء أكـانت داخل سياق معين أم خـارجه . وحـتى لو صح هذا فى آخـر الأمر ، فليس من حق أحـد أن يفـترضـه ويسلم به دون فحص ودراسة نقدية . وتثبت التجارب أن العناصر تتحدد ـ جزئيًا على الأقل ـ بالسياق والملابسـات التى تحدث فيها . من هنا نرى أن الفصل بين الوسائل والغايات لا يمكن أن يؤدى إلى نتـائج صحيحة . وصفوة القـول أنه حتى ولو صح أن الوسائل ليست هـى الغايات ، فإن الوسائل والغـايات بينهما صلة وثيـقة ، بحيث يؤثر كل منهـما فى طابع الآخر . وإذا نعـيت على غاية من الغـايات ، فإنما أنت بالضـرورة تنعى على الوسائل المؤدية إليها . وعلى العكس من ذلك ، إذا كانت الوسائل لا يمكن الدفاع عنها قام ـ بسبب هذا ـ الشك حول تبرير الغايات نفسها .

●● ●● ●●

التسامح والخيانة

يمكننا تلخيص مناقشتنا السالفة في العبارات الثلاث الآتية :

١ ـ أن الديمقراطية معناها المحاولة المستمرة لتحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين الجميع .

٢ ـ أنها عملية مستمرة ، ولا نستطيع التكهن بنتائجها فى المستقبل مهما كانت صورته .

٣ ـ لا يمكن الفصل بين الوسائل والغايات دون إلحاق الضرر بكل منهما . . لهذا فالديمقراطية يجب أن تسمح بوجود آراء تختلف عما تنادى به أو تتناقض معه ، ويجب أن يتسع صدرها للفكرة المعارضة ، حتى ولو كانت معادية للديمقراطية ، بشرط أن تحتفظ الدولة الديمقراطية، كما تحتفظ غيرها ، بحقها فى المعارضة أو القضاء على أى عمل يهدد بقاءها .

إن التمييز بين الرأى والعمل قد يصعب تحديده أحيانًا . ومع ذلك فالتمييز بينهما حقيقة لا سبيل إلى إنكارها ، فالشخص الذى يناقش فكرة سياسية مع حفنة من أصدقائه إنما يعمل فى ميدان الرأى ، ونفس الفكرة إذا عرضت أمام بضع مئات من الناس فى أحد اتحادات الجامعات تعتبر مرحلة وسطًا بين الرأى والعمل . بينما نفس الفكرة إذا لقيت على عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف مستمع ، أمكن اعتبار المناقشة أو الخطاب

عملاً سياسيًا عنيفًا . ولكن على الديمقراطية أن تتحمل أخطار السماح بحرية الرأى ، وألا تتدخل إلا حينما يدخل الكلام فى نطاق العمل .

وإنكار حق إبداء الرأى لمجرد أنه معارض للمزاج السائد فى المجتمع أمر لا مبرر له . وحتى إنكاره على أساس أنه قد يؤدى إلى نشاط هدام معناه التنكر لطبيعة الديمقراطية . فلقد رأينا أن مغزى الكلمة ليس بالشىء الثابت المستعصى على التعديل ، فلقد اتسع معناها خلال التاريخ المسجل ، ولم يزل يتسع . . ولا ينتظر أن تتم العملية فى وقت قريب . وروح الديمقراطية تقضى بأن الآراء التى تهدف إلى تغيير الظروف السائدة يجب إطلاق حريتها ، لذلك فالدولة الديمقراطية لا حق لها إلا فى القضاء على اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لتغيير قراراتها . وما دامت التغييرات تأتى عن طريق الإقناع والاقتناء من جانب الأغلبية ، فإن الديمقراطية لا تستطيع ـ دون أن تتنكر لطبيعتها ـ أن تقمع الدعاية المناهضة لها ، بل والمناهضة للقيم التى تدافع عنها .

والقول بأن الآراء المخالفة لا ينبغى السماح بها إلا بين من يؤمنون بالأسس الديمقراطية قول لا يخلو من تمويه . لقد مرت مراحل تاريخية كانت فيه أسس الديمقراطية ذاتها محل خلاف ونزاع . والخلاف حول ما إذا كانت المساواة فى الفرصة ينبغى قصرها على الميدان السياسى ، أم ينبغى أيضًا أن تمتد إلى ميادين الاجتماع والاقتصاد ، مجرد واحد من الأمثلة على ذلك ، ولقد أثبت التاريخ أن مدلول كلمة الديمقراطية ذاته قد تغير ، وليس من مبرر للاعتقاد بأنه لن تحدث تغييرات أخرى فى المستقبل .

وإذا كان هدف الديمقراطية هو تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات ،

فإنه يترتب على ذلك أن نظام الحزب الواحد لا يكاد يمكنه أن يمثل مجتمعًا ديمقراطيًا . وإنما يستطيع ذلك إذا تحقق فيه هذان الشرطان :

١ ـ بلوغ المساواة فى الحقوق والواجبات .

٢ ـ إذا كان الحزب يمثل مصالح المجتمع بأسره ، لا إرادته فحسب والواقع أن أحد هذين الشرطين لم يتحققا بعد ، فالمساواة فى الحقوق والواجبات لم تزل مثلاً أعلى . ولابد أنها ستظل كذلك لبضعة أجيال ، كما أنه لم ينجح أى حزب سياسى فى تمثيل إرادة أمة بأسرها وأمنيتها . قد يستطاع الاجماع فى قضية بذاتها ، بشأن ما هو خير للمجتمع فى مرحلة من المراحل : إذا حدث هذا فإن قيام حزب خاص على تنفيذ هذا البرنامج باسم المجتمع كله مؤقتًا يكون أمر لا بأس به ، ولكن حتى فى القضايا الخاصة لا يكون هذا الاحتمال إلا إمكانية نظرية قلما أثبتت التجارب صحتها .

إن الاجماع ـ حتى إذا كان ممكنًا ـ أمر مشكوك فيه فى بعض القضايا . وفى المفاهيم الواسعة للصالح الاجتماعى يكون هذا الاجتماع أمرًا مستحيلاً فى غالب الأحيان ، فثمة اختلاف بين الناس فى سابق الخبرات والتجارب والأمزجة . وهذه الاختلافات من شأنها أن تحدث تغييرًا بين الأفراد ، لهذا فلا يتصور وجود إجماع فيما يتعلق بمفهوم الصالح الاجتماعى بين كل أفراد المجتمع . وانعدام الأحزاب ، فيما عدا الحزب الحاكم ، يؤدى فى الحال إلى إثارة الشكوك فى أن اختلافات الرأى قد خنقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . لذلك فإن القائلين بأن الشك جزء من عقيدتنا محقون فى هذا الرأى إلى حد ما . ويثبت مجرى التطور الفلسفى أنه لا يوجد رأى معصوم من الخطأ . لهذا فلا

تستطيع مجموعة من الناس أن يكون لها حق بديهى فى المطالبة بالحصول على ولاء الناس جميعًا لعقيدتها السياسية .

والتسليم بإمكان الاختلاف فى الرأى والعقيدة ليسا علامة على عدم الإيمان بالديمقراطية ، بل بالعكس قد يعتبر دليلاً على الإيمان الوثيق بعدالة المبدأ الديمقراطى . والناس فى سلوكهم يبدون تطرفًا فى الإصرار حين يعتور معتقداتهم الضعف وينوشها الشك . أما حينما يكونون على ثقة مطلقة من موقفهم ، فإنهم لا يشعرون بالحاجة إلى توكيده والإلحاح بأنه الحق المبين . والناس إنما تعنف تصرفاتهم حين يهاجمون فى نقط ضعفهم ، ولا يفقد المتساجلون أعصابهم إلا حين يتزلزل إيمانهم بالأرض التى يقفون عليها . ويقول أصحاب التحليل المنطقى أن كلمة «لابد» تشتمل على عنصر استنتاجى يضعف من قوة العبارة التى ترد فيها ، فقولك : «أن الأمر لابد أن يكون كذا» أضعف من قولك : «أن الأمر هو كذا» فى لغة بسيطة توحى بالثقة والاطمئنان .

وكثيرًا ما اشرأبت أنظار الناس إلى التسامح البريطانى إزاء الآراء على ما يكون بينها من اختلاف واسع إلى أقصى حد وأعنفه . ويفسره أحيانًا بما أثر عن البريطانيين من بعد عن المنطق ، كما يفسرونه أحيانًا بما عرف عنهم من برود ، والحق أن البريطانيين يسمحون بكل هذه الاختلافات فى الرأى ، لأنهم على ثقة تامة من معتقداتهم ، ولاقتناعهم بصدق عقيدتهم، ينظرون إلى كل انحراف عنها على أنه أمر يثير الشفقة أو الضحك دون الحنق أو الغضب . لقد سار تطورهم فى طريق سوى ، وبنى صرح ديمقراطيتهم من لبنات السوابق المتعاقبة على مدى الأجيال . وهذا بث فيهم ذلك الموقف المطمئن الواثق ، الذى كثيرًا ما ضاقت به

شعوب يختلف تاريخها السياسى عن تاريخ بريطانيا .

والصراع بين أنصار الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، يرجع أساسًا إلى عدم التسامح الذى يوشك أن يضعف معنى الديمقراطية نفسها ، إن لم يقض عليها قضاء مبرمًا ، ويميل زعماء المدرستين إلى اعتبار مفهومهم للديمقراطية هو المعنى الصحيح الوحيد . وهم لا يكتفون برفض كل التفسيرات الأخرى للديمقراطية ، بل ينكرون مجرد إمكان وجودها ، كذلك يميلون إلى إنكار عنصر النمو والتطور فى مدلول اللفظ. وكثير من اختلافهم يرجع إلى تاريخهم الفكرى ، ولكن حتى لو تسامح المختصمون بشأن الخلافات الوسيلية ، فإنه يبقى اختلاف واحد أساسى فى التقويم ، ذلك هو التعارض بين مقتضيات الحرية ومقتضيات الأمن.

ولقد رأينا أنه لا يمكن وجود حرية سياسية للفرد دون أن يتوفر له قدر معقول من الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، رأينا أن الأمن أيضًا يستلزم وجود حد أدنى من الحرية الشخصية وروح الابتكار والمبادأة ، لهذا فهناك ميدان واسع يلتقى فيه المفهومان ، وينبغى أن تنصرف كل جهود الإنسان الحديث إلى توسيع رقعة هذا الميدان ، وتقتضى طبيعة القضية وجود أرض تنفرد بها كل من القوتين ، ولعلنا ينبغى أن نستخدم لفظة «انفراد» لأن الذى يحدث فعلاً هو أن أحد المبدأين يكون أكثر سيطرة من الآخر فى حقل ما ، أو مرحلة ما من مراحل التجربة ، وهكذا .

ولعلنا نستطيع أن نتفق من حيث المبدأ بشأن الميادين التى يكون لكل منهما فيها السيطرة والسيادة ، ولكن من الناحية العلمية لن يمكن مطلقًا

الوصول إلى هذا الاتفاق ، وهكذا يمكننا القول بأنه فى ميدان الفكر ينبغى ألا يكون للحرية حدود ، بينما فى ميدان السلوك ينبغى أن تخضع أعمالنا لمقتضيات الأمن ، ولن تجد شخصين يتفقان على الحد الفاصل بين الفكر والعمل ، فالحق أن هذه الحدود غالبًا ما تعتمد على الشعور والمزاج ، كما تعتمد على الفكر أو العقيدة ، فبعض الأفراد على استعداد للتضحية بالحاضر فى سبيل المستقبل ، وللحرية عندهم معنى أقوى وأهم من معنى الأمن . وآخرون يريدون الطمأنينة اليوم ، ويدعون الغد لأمانيه . . مثل هؤلاء الناس يكونون أكثر استجابة لدواعى الأمن .

لذلك فالحرية والأمن يمكن اعتبارها فى عقل الإنسان بمثابة التقلص والانبساط فى تجاويف القلب ، لكن هناك من العقول ما يغريه أحدهما أكثر مما يغريه الآخر ، غير أن قلة الإغراء ليس معناها انعدام الإغراء ، لأن القيمتين ـ وإن كانتا متميزتين ـ فإنهما وثيقتا الأواصر . . كذلك ينبغى أن يكون الاعتراف بذلك بداية تسامح يتيح لكل منهما مكانًا ما فى المفهوم الديمقراطى ، وبذا يجعل مبدأ التسامح عاملاً حاسمًا فى حل الخلافات بين البشر .

●● ●● ●●